الفصل الخامس

خطة كولومبيا*

أصبحت كولومبيا في 1999 المتلقي الرئيسي للمساعدة العسكرية والبوليسية الأمريكية، بعد أن حلت مكان تركيا، بينما إسرائيل ومصر تقعان في فئة مختلفة. وتتلقى كولومبيا من المساعدة العسكرية الأمريكية أكثر مما تتلقاه دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مجتمعة. ووصل الرقم الكلي لعام 1999 إلى حوالي ثلاثمائة مليون دولار، مع ستين مليون دولار مبيعات أسلحة، وهذه زيادة وصلت تقريباً إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في 1998. ومن المخطط له أن يزداد الرقم بشكل أكثر حدة مع المرور المتوقع لنسخة ما من خطة كولومبيا لكلينتون، والتي قُدِّمتْ إلى الكونغرس في نيسان من عام 2000، ودعت إلى تخصيص مبلغ 1,6 بليون دولار «كمساعدة طارئة» في إطار

---

* ظهرت هذه المقالة في مجلة زيد، حزيران 2000.

اتفاقية لمدة عامين. وكانت كولومبيا، طوال التسعينيات، وحتى الآن، المتلقي الرئيسي للمساعدة العسكرية الأمريكية في أمريكا اللاتينية، وتمتلك أيضاً أسوأ سجل حقوق إنسان حتى الآن، انسجاماً مع علاقة متبادلة، ومؤسسة جيداً، ومتواصلة[1].

تُعد «خطة كولومبيا»، نظرياً، برنامجاً حكومياً كولومبياً مدته سنتان يتألف من 5,7 بليون دولار، تقدم الولايات المتحدة العضلة العسكرية، ودفعات رمزية لأهداف أخرى، وتقدم الحكومة الكولومبية وأوروبا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، حوالي 6 بليون دولار من أجل البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تحضرها كولومبيا. وبحسب دبلوماسيين غير أمريكيين، كتبت مسودة «خطة كولومبيا» باللغة

1. عمليات نقل الأسلحة، آدم إساكسون وجوي أولسون، الحقائق فحسب: دليل المواطن إلى الدفاع الأمريكي، والمساعدة الأمنية لأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي (مجموعة العمل المركزي الأمريكي اللاتيني للسياسة الدولية، واشنطن دي سي، 1999). من أجل الخلفية والمصادر غير المذكورة هنا، انظر: ردع الديموقراطية، الفصلين الرابع والخامس، ونظم العالم القديمة والجديدة، ف 1و2. انظر أيضاً: خافيير جيرالدو، سي، جي، كولومبيا: ديموقراطية الإبادة (كمون كرج، 1996). حول الترابط انظر: لارس شولتز، الفصل العاشر، من الكتاب. ومن أجل تأكيد واطلاع أكبر، يساعدان في شرح الأسباب، انظر: نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان، الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان؛ هيرمان، شبكة الإرهاب الحقيقية، ساوث إند، 1982. هناك منشورات كثيرة عن الحالات المدروسة.

الإنكليزية، وليس بالأسبانية. ووُضِع البرنامج العسكري الذي يشمل الأسلحة، والتدريب، والبنية التحتية الاستخباراتية في أواخر 1999، لكن «يجب على الحكومة الكولومبية أن تقدم برنامج استثمار اجتماعي متماسك» حتى منتصف عام 2000، وثمة قلة من الحكومات «الراغبة بتسلق ما يتم تصوره، على نطاق واسع، بأنه برنامج وضعته أمريكا لتنظيف «فنائها الخلفي»، بوسائل معروفة لأولئك الذين لا يختارون ما دُعي بـ «الجهل المتعمد»[2].

وغالباً ما نستطيع التعلم من الأمثلة النظامية المألوفة، فدعونا نتريث للحظة عند البطل السابق، تركيا:

---

2. مارتن هودجسون، «حرب ورقة الكوكا»، نشرة علماء الذرة، أيار/ حزيران، 2000. تصرح كولومبيا رسمياً أن «خطة كولومبيا ستكلف مبلغ 3.7 مليون دولار، ستقدم منه الحكومة الكولومبية 2.4 بليوناً، ستسهم المجموعة الدولية بمبلغ 1.3 بليون دولار»، مع مبلغ 1،8 بليون دولار من أجل «استراتيجية مضادة للمخدرات». نشرة صحفية، السفارة الكولومبية، واشنطن دي سي، 2 حزيران، 2000. «الجهل العالمي» هي العبارة التي يستخدمها مراقبا حقوق الإنسان دونالد فوكس، ومايكل جلينون، في تعليقهما على قرار واشنطن «بعدم رؤية» الإرهاب، الذي كانت تقوم به، من خلال العملاء، في أمريكا الوسطى. «تقرير إلى المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان، ومكتب واشنطن الخاص بأمريكا اللاتينية»، واشنطن دي سي، نيسان 1985. أيضاً جلينون، «الإرهاب والجهل الدولي»، كريستيان ساينس مونيتور، 20 آذار، 1986. انظر: أوهام ضرورية.

تلقت تركيا مساعدة عسكرية كبيرة منذ بداية الحرب الباردة نظراً لكونها حليفة رئيسية لأمريكا، وبسبب موقعها الاستراتيجي. لكن شحنات الأسلحة بدأت تتزايد بحدة في 1984. ومن الواضح أنه لم يكن لكل هذا صلة بالحرب الباردة. وإنما كان هذا العام الذي استهلت فيه تركيا حملة مضادة للتمرد، واسعة النطاق، في الجنوب الغربي الكردي، الذي هو أيضاً موقع قواعد عسكرية جوية أمريكية رئيسية، وموقع المراقبة الإقليمية، بحيث أن كل ما يحدث هناك هو معروف بشكل جيد لواشنطن. ووصلت عمليات إرسال الأسلحة إلى أوجها في 1997. ففي ذلك العام وحده تجاوزت حاصل ما تم إرساله في الفترة الكاملة الممتدة بين 1950 و1983. وتشكل الأسلحة الأمريكية 80٪ من العتاد العسكري التركي، وبينها تسليح ثقيل (طائرات مقاتلة، ودبابات الخ...)، ودائماً تتملص من قيود الكونغرس[3].

وبحلول 1999 أخمدت تركيا المقاومة الكردية بإرهاب عنيف وتطهير عرقي، تاركة ما يقارب من مليونين إلى ثلاثة

3. الأعوام المالية. حول شحنات الأسلحة الأمريكية انظر تامار جابلنيك، ويليم هارتنغ، وجينيفر واشبرن، تسليح القمع: مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا في عهد إدارة كلينتون (مؤسسة السياسة العالمية، واتحاد العلماء الأمريكيين، تشرين الأول، 1999). لمراجعة برامج الهجوم المضاد الأمريكية ـ التركية انظر: الإنسانوية العسكرية الجديدة.

ملايين لاجئ، مدمرة ثلاثة آلاف وخمسمائة قرية ـ أعلى بسبع مرات مما حدث في كوسوفو تحت قصف الناتو ـ وقتلت عشرة آلاف كردي، وبشكل رئيسي في عهد كلينتون. ولم تعد هناك حاجة للتدفق الضخم للأسلحة الأمريكية من أجل إتمام هذه الأهداف. وهكذا يمكن إفراد تركيا للمديح من أجل «تجاربها الإيجابية» في إظهار كيف أن «الإجراءات الصارمة المضادة للإرهاب، بالإضافة إلى الحوار السياسي مع جماعات المعارضة غير الإرهابية»، تستطيع التغلب على طاعون العنف، والفظائع، وهكذا نعرف من المقالة الرئيسية في نيويورك تايمز عن «التقرير السنوي الأخير الذي يصف جهود الإدارة لمحاربة الإرهاب»، الذي أصدرته وزارة الخارجية[4]. وثمة المزيد من الأدلة، إن كانت هناك حاجة إليها، لإثبات أن الكلبية بلا حدود.

وبعد بضعة أيام أُفيد الكثير عن «التجارب الإيجابية» لتركيا «في الإجراءات الصارمة المضادة للإرهاب». ووصفت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التركية «لجوءاً واسعاً إلى التعذيب» لدى الشرطة، و«عدداً كبيراً من أجهزة التعذيب»، وأخبر ناطقٌ

4. جوديث ميلر، نيويورك تايمز، 30 نيسان، 2000. المنفذون الآخرون الكبار في الحرب ضد الإرهاب هم أسبانيا (على الأقل، أولئك الأعضاء في الحكومة الذين لم يكونوا قد سُجنوا بعد من أجل التعذيب، والفظائع، بسبب نشاطاتهم الهجومية المضادة للتمرد)، والجزائر، وهذه إشارة تتجاوز التعليق. فالتقرير والدراسة يستحقان مناقشة أكثر شمولاً.

الصحافة بأن الزيارات إلى المنطقة الشرقية «أكدت حكايات مخيفة عن التعذيب» في زنزانات سجون الشرطة، وخاصة سجون الوحدات المضادة للإرهاب. ثم نشرت اللجنة تقريراً من ستة مجلدات يستند إلى تحقيق لمدة عامين، يحتوي على صور وتفاصيل أخرى، ويؤكد، بالأدلة، أن الانتهاكات منظمة، ومتواصلة دون تغير يُذكر. لكن هذه الحقائق لم تتلق سوى انتباه ضئيل، وتم تجاهل تورط واشنطن، لكن الصحافة تبنت لغة ملتهبة حول الحاجة للحفاظ على عقوبات قاسية جداً ضد كوبا لأن انتهاكاتها لحقوق الإنسان تسيء إلى حساسيتنا الإنسانية. إن التحقيق البرلماني حول الفظائع المستمرة، التي دعمتها واشنطن بسخاء، ربما تلقى اعترافاً ملتوياً في تقرير لرئيس دائرة نيويورك تايمز ستيفن كينزر حول تقدم تركيا الحالي، الذي تعبّر عنه رغبة الجيش بالسماح بعرض أفلام «تصور التعذيب الذي كان واسع الانتشار في السجون العسكرية» في أوائل الثمانينيات[5].

---

5. رويترز، 9 أيار، 2000 (خط تاريخ أنقرة)؛ وكالة الصحافة الفرنسية، 26 أيار، 2000. أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، شيكاغو تريبيون، واشنطن بوست (مقتطف موجز)، 27 أيار 2000. آن كورنبلت، «الكونغرس يشهد اختلافات حول الصين، وكوبا»، بوسطن جلوب، 27 أيار 2000. كينزر، «تركيا تراجع الساعات الأشد حلكة في ماضيها المؤلم»، نيويورك تايمز، 28 أيار 2000. كينزر، «دراسة تركية تجد أن تعذيب السجناء واسع الانتشار»، نيويورك تايمز، 4 حزيران، 2000، منوهة أن «معظم السكان

مع ذلك، ورغم النجاح الكبير الذي حققه أعنف إرهاب للدولة في التسعينيات، استمرت العمليات العسكرية، وظل الأكراد محرومين من حقوقهم الأولية[6]. وفي الأول من نيسان من عام 2000، بدأت قوات تركية، قوامها عشرة آلاف مقاتل، بعمليات أرضية جديدة في المناطق التي تعرضت للتدمير الأكبر من حملات الإرهاب التركية/ الأمريكية في السنوات السابقة، وشنت أيضاً هجوماً آخر داخل شمال العراق على قوات حزب العمال الكردستاني، في منطقة حظر جوي، حيث تحمي قوة جوية أمريكية الأكراد من معتد (مؤقت) وهذا ليس صحيحاً. وحين سئل الناطق باسم وزارة الخارجية، جيمس روبن، عن العمليات المتجددة في العراق، أجاب أن «السياسة الأمريكية تبقى نفسها. نحن ندعم حق تركيا في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حزب العمال الكردستاني، طالما أن غاراتها محدودة

الأكراد شكوا من المعاملة السيئة للشرطة» في الجنوب الشرقي؛ وليست القصة كاملة. في وصف كينزر لتطهير تركيا العرقي الكبير، وعملياتها الإرهابية في التسعينيات، ولإسهام إدارة كلينتون فيها، انظر: الإنسانوية العسكرية الجديدة. لمراجعة أعماله الفذة في التغطية على الفظائع الأمريكية، وتقويض الدبلوماسية في منصبه السابق في نيكاراغوا، انظر: أوهام ضرورية.

6. فقط للإيضاح: حين تم تنظيم الهجمات العسكرية في نيسان، كان محررو ثماني صحف في منطقة كردية يواجهون احتمال حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات إذا ثبتت عليهم تهمة لفظ مهرجان كردي Newroz بدلاً من Nevroz، كما في التهجئة التركية، أسوشييتد برس، 25 آذار، 2000.

النطاق والمدة، وتحترم، بشكل كامل، حقوق سكان المنطقة المدنيين»؛ ورفض أن يجيب عن سؤال إن كانت تركيا قد «هوجمت»، مصرحاً أن الولايات المتحدة لا تملك «معلومات مؤكدة» عن العمليات التركية في تلك المنطقة التي فيها مراقبة أمريكية قوية، وقصف منتظم[7].

وبينما كانت الحملات التركية المتجددة تبدأ، خاطب وزير الدفاع الأمريكي ويليم كوهن المجلس الأمريكي ـ التركي، في مناسبة احتفالية كان فيها الكثير من الضحك والتصفيق، بحسب تقرير الحكومة[8]. مدح تركيا لأنها تلعب دوراً في القصف الإنساني ليوغوسلافيا، على ما يبدو دون حرج، وأعلن أن تركيا دعيت للانضمام إلى إنتاج مشترك لطائرات الحربية، كما كانت

---

7. فيريت ديمر، رويترز، تونسيلي، تركيا، 1 نيسان 2000. كريس موريس، الغارديان، لندن، 3 نيسان 2000. «الجامعة العربية تشجب التدخل التركي في العراق»، القاهرة، 4 نيسان 2000؛ كيردش نيوز بوليتين، 16.1 نيسان، 2000. وجد بحث أمريكي في مجموعة من المعطيات فقط: أسوشييتد برس، ولوس أنجيلوس تايمز، 2 نيسان 2000، 326 كلمة. روبن، الموجز الصحفي اليومي لوزارة الخارجية الأمريكية، 4 نيسان 2000؛ M2 بريس واير.

8. خدمة الأنباء الفيدرالية، الموجز الصحفي لوزارة الدفاع، وزير الدفاع وليم كوهن، «أهمية تركيا للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين»، جراند هيات أوتيل، واشنطن، دي سي، 31 آذار، 2000؛ تشارلز ألدنجر، «الولايات المتحدة تمدح الحليف الرئيسي للناتو تركيا»، رويترز، 31 آذار، 2000.

تشترك في إنتاج طائرات إف 16 التي استخدمتْ من أجل تأثير جيد في تنوعات موافق عليها من التطهير العرقي والفظائع داخل أراضيها، كعضو مطيع من أعضاء الناتو.

أما في كولومبيا، على أي حال، فالجيش الذي سلحته الولايات المتحدة ودربته لم يسحق المقاومة المحلية، رغم أنه يواصل إنتاج عدده السنوي المنتظم من الفظائع. كل عام، يفر ثلاثمائة ألف من اللاجئين الجدد من منازلهم، مع ضريبة من القتلى تصل إلى ثلاثة آلاف بالإضافة إلى كثير من المجازر المروِّعة. ويُنسب القسم الأكبر من الفظائع إلى الميليشيات التي ترتبط بالجيش، كما وثقت ذلك، بكثير من التفاصيل الصادمة، هيومان رايتس ووتش في شباط 2000، ودراسة للأمم المتحدة في نيسان، 2000، أفادت أن قوات الأمن الكولومبية، التي ستقويها جداً خطة كولومبيا، تحافظ على علاقة قوية مع فرق الموت، الميليشيات العسكرية المنظمة، وإما تشترك في مجازرها بشكل مباشر أو، حين تفشل في القيام بالفعل، «فإنها، بلا شك، تمكن مجموعات الميليشيا من إنجاز أهدافها الإبادية». وبمصطلحات أكثر صمتاً، تؤكد وزارة الخارجية الصورة العامة في تقاريرها السنوية عن حقوق الإنسان، مرة ثانية في التقرير الذي يغطي 1999، والذي يقول: إن «قوات الأمن تعاونت بشكل فعال مع أعضاء الميليشيات العسكرية» بينما «واصلت القوات الحكومية ارتكاب المزيد من الانتهاكات

الخطيرة المتعددة، وبينها التصفيات، على مستوى مشابه جداً لمستوى 1998»، حين نسب التقرير 80٪ من الفظائع إلى الجيش وميليشياته. وأكدت الصورة أيضاً مديرة المكتب الكولومبي للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبنسون، وهي دبلوماسية سويدية محترمة، أعزت مسؤولية «حجم، وتعقيد ظاهرة الميليشيات» إلى الحكومة الكولومبية، وبشكل غير مباشر، إلى راعيها الأمريكي[9].

إن اللجوء إلى الميليشيات لارتكاب الفظائع هو ممارسة متبعة جيداً، لأسباب قابلة للفهم، وقد لجأت إليها في الأعوام الأخيرة، صربيا في كوسوفو، واندونيسيا في تيمور الشرقية (رغم أنه في الحالة الأخيرة، كتمت الحقائق لصالح «عنف الميليشيا» و«العناصر المارقة» قدر الإمكان). ثمة تاريخ طويل من ممارسة الدول الإرهابية والقوى الإمبريالية.

أفادت لجنة القضاة الكولومبيين في أيلول من عام 1999 أن نسبة القتل ارتفعت 20٪ في العام السابق، وأن نسبة عمليات

9. هيومان رايتس ووتش، الروابط التي تجمع: كولومبيا والروابط العسكرية والميليشياوية، شباط 2000. مارت هودجسون، كريستيان ساينس مونيتور، 26 نيسان، 2000 (تقرير الأمم المتحدة). وزارة الدفاع. تقارير بلد عن ممارسات حقوق الإنسان، 1999 و1998. أورد تقرير 1991 هودجسون، «حروب ورقة الكوكا». مدير سويدي اقتبست كلامه موريس ليموان، «كلاب الحرب مفلتة في كولومبيا»، آيريش تايمز، 6 أيار 2000.

القتل التي تقوم بها الميليشيات ارتفعت من 46٪ في 1995 إلى 80٪ تقريباً في 1998، وتواصلت عبر 1999. أما مكتب حقوق الإنسان للتحقيق في الشكاوى والتابع للحكومة الكولومبية ـ ديفينسوريا ديل بويبلو ـ فقد نقل زيادة بنسبة 68٪ في المجازر في النصف الأول من 1999 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 1998، وهذا يعني أكثر من واحدة في اليوم، وتُعزى بشكل ساحق إلى الميليشيات. ويستنتج الباحث في مجال حقوق الإنسان دانييل بلاند، الذي عمل في كولومبيا تقريباً طوال فترة التسعينيات، بأنه في السنوات الثلاث الماضية لوحدها «أجبر أكثر من مليون شخص على مغادرة منازلهم في الريف، وأنه قتل من خمسة آلاف إلى سبعة آلاف مزارع أعزل على يد الميليشيات اليمينية». من تسعة أشخاص قابلهم من أجل وثيقة حول حقوق الإنسان في 1997 ـ بروفيسورات، صحفيون، كهنة، عمال حقوق إنسان ـ «قتل ثلاثة على يد مسلحي الميليشيات؛ وهرب أربعة مع أسرهم بعد تلقي تهديدات بالقتل». وتقدر اليونيسيف والدائرة الكولومبية لمعلومات حقوق الإنسان CODHES أنه في شهري آب، وتموز، من عام 1999، أجبر أكثر من عشرين ألف مواطن على مغادرة منازلهم[10].

---

10. تيت، ونفريد، مكتب واشنطن الخاص بأمريكا اللاتينية، 6 تشرين الأول، 1999. هيئة القضاء الكولومبية Panorama de los derechos humanos y del drecho humaintario en Colombia: 1999، أيلول 1999. انظر:

لن نكون منصفين أن نتهم واشنطن بعدم الاهتمام بإرهاب الميليشيات. فبعد إطلاق تقريرها السنوي في نيسان من عام 2000 «الذي يصف جهود الإدارة في محاربة الإرهاب»، ويمدح تركيا بسبب «تجاربها الإيجابية» في هذا الهدف المشترك، عقدت وزارة الخارجية مؤتمراً صحفياً حول التقرير. سئل منسق محاربة الإرهاب مايكل شيهان لماذا لم تُسجل الميليشيات الكولومبية بين الجماعات الإرهابية، رغم أن وزارة الخارجية اعترفت منذ وقت طويل بأنها مسؤولة عن الأغلبية الساحقة من الفظائع، وبينها الأكثر وحشية، وهي بالتأكيد المنظمة الإرهابية الأكثر عنفاً ووحشية في نصف الكرة الغربي، وتحتل مرتبة عليا في العالم. وهي، فضلاً عن ذلك، وكيلة لجريمة إرهاب الدولة الأكثر خطراً، نظراً لعلاقتها الوثيقة مع المؤسسة العسكرية في كولومبيا، ومن خلالها مع الولايات المتحدة أيضاً. فأجاب شيهان أن الميليشيات لا تغيب عن عين واشنطن اليقظة، لكن وزارة الخارجية لا تستطيع القفز إلى النتائج. ولم يُشر إلى الإرهابيين في التقرير إلا بعد تحقيق دقيق: «إنها عملية قانونية،

كولومبيا أبديت، شتاء وربيع 2000. بلاند، «كولومبيا: لا تنسي دروس السلفادور»، إل إي تي، 10 نيسان، 2000. اليونيسيف، والدائرة الكولومبية لمعلومات حقوق الإنسان CODHES، ذكرهما موريس ليموان، «الحرب الأهلية غير المعلنة التي لا تنتهي، لوموند دبلوماتيك، أيار 2000.

وواحدة كانت مدققة جداً في التفاصيل». إن الميليشيات هي «قيد الدراسة الآن» و«إذا وصلنا إلى قضية، إذا استطعنا صياغة قضية انطلاقاً من تعريفنا القانوني، فإنهم سيوصمون» كإرهابيين.

أما كوبا، فهي على العكس، تلبي المتطلبات كواحدة من الدول السبع المنغمسة في الإرهاب، كما قيل في خمس وثمانين كلمة مخصصة لها في هذه الوثيقة التي تصل إلى مائة وسبع صفحات. ستكون وزارة الخارجية مستعدة «بالتأكيد» كي تأخذ قضيتها ضد كوبا إلى المحكمة، صرح شيهان: في النهاية، تمتلك كوبا «صلات مع عدة منظمات إرهابية تحتاج أن تخاطبها»، وبينها منظمات حرب العصابات الكولومبية. وهذه ترضي معايير واشنطن الدقيقة، كما يمكن أن يضيف معلق واقعي، بما أن الولايات المتحدة تعارضها[11].

نستطيع أن نتذكر أنه في الأشهر الأولى من عام 1999، بينما كانت تُرتكب مجزرة كل يوم في كولومبيا، كان هناك أيضاً ازدياد كبير في الفظائع (وبينها مجازر عديدة) في تيمور الشرقية، قامت بها قوات الكوماندوز الاندونيسية التي سلحتها أمريكا، ودربتها. في مجزرة واحدة فحسب، ارتكبت في كنيسة في ليكويكا، في السادس من نيسان من عام 1999، يعتقد المحققون الغربيون أنه تم قتل مائتي شخص أو أكثر. وعلق

11. وكالة الأنباء الفيدرالية، 1 أيار، 2000، موجز وزارة الخارجية.

ضابط شرطة أمريكي في المشهد قائلاً: «رسمياً، يجب أن نقف عند أعداد الجثث التي نبشناها بالفعل، لكن العدد الكلي للأشخاص الذين قتلوا في هذه المقاطعة كبير، أعلى من هذا الرقم بكثير، ربما هو هائل بشكل لا يصدق». لن تُعرف القصة الكاملة مطلقاً، لأن الولايات المتحدة رفضت هي وحلفاؤها طلب بعثة الأمم المتحدة للفرق الجنائية، على عكس ما حدث في كوسوفو، التي عجت بالمحققين على الفور، في محاولة للعثور على جرائم حرب يمكن أن تُستخدم كتبرير لقصف الناتو الذي أدى إلى هذه الجرائم، بمنطق مخادع[12].

وكانت النتيجة، التي تم التوصل إليها، في كل من كولومبيا، وتيمور الشرقية، هي التي تم التوصل إليها في تركيا: دعم القتلة. وأُبلغ أيضاً عن مجزرة في كوسوفو، في راكاك، في الخامس عشر من كانون الثاني 1999، قتل فيها خمسة وأربعون شخصاً. وزُعم أن هذا الحدث ولَّد رعباً في الإنسانويين الغربيين بحيث صار من الضروري قصف يوغوسلافيا بعد عشرة أسابيع مع توقع، حقق بسرعة، أن

12. مردوك، ليندسي، العصر، أستراليا، 8 نيسان 2000؛ باري وين، محرر شؤون آسيا، كريستيان ساينس مونيتور (الطبعة الآسيوية)، 17 نيسان، 2000. جول تيمور الشرقية وكوسوفو، انظر: مقالتين من تأليفي، «الاستعادة»، و«ضوء أخضر لجرائم الحرب»، اللتين نشرتا في 1999. 2000، وتم تحديثهما في جيل جديد يرسم الخط.

النتيجة ستكون تفاقماً حاداً للجرائم الوحشية. أما تيار تملق الذات المرافق، الذي يمتلك قلة من النظراء، هذا إن كان يمتلك، أعلن عن «حقبة جديدة» في الشؤون الإنسانية، تكرس فيها «الدول المتنورة» نفسها، دون أنانية، للدفاع عن حقوق الإنسان، توجهها في ذلك «المبادئ، والقيم»، للمرة الأولى في التاريخ[13]. وبصرف النظر عن الحقائق الفعلية عن كوسوفو، فقد كان الصمت، أو الخداع، حيال المشاركة الفعالة للقوى نفسها في فظائع مشابهة، أو أكثر سوءاً، في الوقت نفسه، سهلاً جداً.

فيما يخص كولومبيا، يواصل ناشطو حقوق الإنسان البارزون الهرب إلى خارج البلاد بسبب التهديد بالقتل، وبينهم الرئيس الشجاع لمجموعة حقوق الإنسان الكنسية التي تدعى العدالة والسلام، الأب خافيير جيرالدو، الذي لعب دوراً مميزاً في الدفاع عن حقوق الإنسان. وتفيد تقارير اتحاد العمال وهيئة المنظمة الصناعية الأمريكية أن عدة نقابيين عماليين يُقتلون كل عام، من قبل الميليشيات التي تدعمها قوات الأمن الحكومية. أما التهجير القسري في 1998 فقد زاد بنسبة 20٪ على نسبة 1997، وازداد ثانية في 1999 في بعض المناطق، بحسب هيومان رايتس ووتش. وتمتلك كولومبيا الآن أضخم عدد من السكان

13. المرجع نفسه. والإنسانوية العسكرية الجديدة، لمزيد من التفاصيل والمصادر.

المهجرين في العالم، بعد السودان وأنغولا[14].

إن كولومبيا، التي مدحها كلينتون، وقادة أمريكيون آخرون، بأنها ديموقراطية بارزة، سمحت في النهاية لحزب مستقل هو الاتحاد الوطني بأن يتحدى نظام النخبة، الذي استمر طويلاً، في مشاركة السلطة. وهذا الحزب ـ الاتحاد الوطني ـ الذي شكلته قوات حرب العصابات، وخاصة القوى المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك)، واعتمد جزئياً، على دوائرها الانتخابية، واجه صعوبات معينة، على أي حال، وبينها الاغتيال السريع لثلاثة آلاف ناشط، وبينهم مرشحون رئاسيون، ورؤساء بلديات، ومشرعون. ولقنت النتائج رجال حرب العصابات دروساً حول إمكانيات دخول النظام السياسي[15].

---

14. بيان مجلس المنظمة الصناعية واتحاد العمل الأمريكي حول وضع العمل في كولومبيا والسياسة الأمريكية»، 17 شباط 2000، وقد وزعته WOLA هيومان رايتس ووتش، التقرير العالمي 2000 (هيومان رايتس ووتش، كانون الأول، 1999).

15. في نيسان 2000، أعلنت فارك تشكيل حزب سياسي جديد: الحركة البوليفارية لكولومبيا جديدة، داعية إلى «بيئة سياسية، واجتماعية، واقتصادية جديدة... ستجعل استخدام الأسلحة غير ضروري». أسوشييتد برس، 30 نيسان، 2000، ميامي هيرالد ويب سايت، وورويترز، إل نويبو هيرالد (ميامي)، ذكر في آخر الأخبار الأسبوعية عن الأمريكيتين 535 (30 نيسان 2000). الحزب الجديد «سوف، على أي حال يبقى سرياً في هذه الفترة لحماية قادته من القتل، كما قال قادة فارك. فيفيان سكويرا، أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 30 نيسان 2000.

وتعلمت واشنطن أيضاً دروساً من هذه الأحداث، والأحداث المتعلقة بها، من الفترة نفسها. وأعجبتْ إدارة كلينتون، بخاصة، بأداء الرئيس سيزار كابيريا، الذي أشرف على تصعيد إرهاب الدولة إلى درجة أنها أقنعت (أو أجبرت) منظمة الدول الأمريكية أن تقبله كأمين عام بحجة «أنه كان يتطلع كثيراً إلى الأمام في بناء المؤسسات الديموقراطية في بلاد كان فيها القيام بذلك معرضاً للخطر»، وهذا بالتأكيد صحيح، وإلى درجة كبيرة، بسبب أفعال حكومته. وربما كان السبب الأكثر أهمية هو أنه كان أيضاً «يتطلع إلى الأمام»... في الإصلاح الاقتصادي في كولومبيا، وفي الاندماج الاقتصادي في نصف الكرة الغربي»، وهذه كلمات شفرة تم فكها بسهولة[16].

في غضون ذلك، كانت الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، التي يرثى لها مستمرة، وتركت كثيراً من السكان في حال من البؤس في بلاد غنية تتمركز فيها الثروة، وملكية الأراضي، بشكل متزايد، بالمعايير المخزية لأمريكا اللاتينية بعامة. وأصبح الموقف أكثر سوءاً في التسعينيات نتيجة «الإصلاحات الليبرالية الجديدة»، التي أضفى عليها الصفة الرسمية دستور 1991، والتي قللت أكثر من «المشاركة الفعالة للمجتمع المدني» في صياغة السياسة من خلال «إصلاحات

16. هاوس جرين، ستيفنز، نيويورك تايمز، 15 آذار 1994. انظر: النظم العالمية القديمة والجديدة لمزيد من الاقتباسات والمصادر.

قصد منها تعزيز السلطة التنفيذية، والحد من استقلالية الفروع القضائية، والتشريعية، ومن خلال تركيز التخطيط الاقتصادي، واسع النطاق، في أيدي دائرة صغيرة من التكنوقراطيين»، هم، في النتيجة، مساعدو واشنطن. وأدت «الإصلاحات الليبرالية الجديدة» أيضاً إلى مستويات مرعبة من البؤس، واللامساواة؛ ويعيش تقريباً 55٪ من سكان كولومبيا تحت مستوى البؤس، و«تفاقم هذا الوضع بعد أزمة حادة في الزراعة، نتجت عن البرنامج الليبرالي الجديد»، كما في أمريكا اللاتينية بعامة[17].

وكتب الرئيس المحترم للجنة الكولومبية الدائمة لحقوق الإنسان، والوزير السابق للشؤون الخارجية، ألفريدو باثكويث كاريثوسا: «إن البؤس، وإصلاح الأراضي غير الكافي»، هو «الذي جعل كولومبيا إحدى أكثر البلدان مأساوية في أمريكا اللاتينية»، رغم أنه، كما في الأمكنة الأخرى، «أدت عوامل خارجية إلى تصعيد العنف»، وخاصة مبادرات إدارة كينيدي، التي «قامت بجهد كبير لتحويل جيوشنا النظامية إلى فرق مضادة للتمرد». وتم الإعلان عن هذه المبادرات في «ما هو معروف في أمريكا اللاتينية بعقيدة الأمن القومي»، التي لا تهتم «بالدفاع ضد عدو خارجي»، وإنما «بالعدو الداخلي». إن «الاستراتيجية الجديدة لفرق الموت» تمنح الجيش «الحق في أن يقاتل، ويبيد

17. آرلن تينكر، المنسق العام لمركز الدراسات الدولية في جامعة الآنديز، بوغوتا، «كولومبيا: تاريخ أزمة معلنة»، كرينت هستوري، شباط 1998.

الناشطين الاجتماعيين، وأعضاء نقابات العمال، والرجال والنساء الذين لا يدعمون المؤسسة، والذين من المفترض أنهم شيوعيون متطرفون». والهدف العام، كما شرحه الأخصائي الأكاديمي الأمريكي الأول في حقوق الإنسان في أمريكا، كان «التدمير المستمر لتهديد متخيل للبنية القائمة للامتياز الاجتماعي الاقتصادي من خلال إنهاء المشاركة السياسية للأغلبية العددية»، أي «الطبقات الشعبية»[18].

وكجزء من استراتيجية تهدف إلى تحويل جيوش أمريكا اللاتينية من «الدفاع عن نصف الكرة» إلى «أمن داخلي» ـ أي الحرب ضد السكان المحليين ـ أرسل كينيدي بعثة عسكرية إلى كولومبيا في 1962 ترأسها جنرال القوات الخاصة ويليم ياربورو. اقترح «إصلاحات» لتمكين قوات الأمن «من ممارسة نشاطات ميليشياوية، وتخريبية، أو إرهابية ضرورية ضد العناصر الشيوعية المعروفة»: «ضد الشيوعيين المتطرفين»، الذين أشار إليهم باثكويث كاريثوسا[19].

ومرة أخرى لا تستحق النماذج الأشمل شيئاً. بعد وقت

---

18. لارس شولتز، حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة إزاء أمريكا اللاتينية (برينستون، 1981). باثكويث كاريثوسا، ولمزيد من المعلومات انظر: مراجع الهامش 1.

19. مايكل مكلينتوك، «العقيدة الأمريكية وإرهاب الدولة المضاد للتمرد»، في إي. جورج إرهاب الدولة الغربية، بوليتي بلاكويل، 1991؛ مكلينتوك، أدوات فن الحكم، بانثيون 1992.

قصير، صعّد ليندون جونسون حرب كينيدي ضد فيتنام الجنوبية، ما دعي هنا بـ «الدفاع عن فيتنام الجنوبية»، تماماً كما دعت روسيا حربها بـ «الدفاع عن أفغانستان». وفي كانون الثاني من عام 1965، صدرت أوامر سارية المفعول للقوات الخاصة الأمريكية في فيتنام الجنوبية بأن «تقوم بعمليات لإزاحة مسؤولين فيتناميين يسيطر عليهم الفيتكونغ، وبينها الاغتيال»، وبشكل أعم أن تستخدم تقنيات «تهدئة» مثل «الكمائن، والإغارة، والتخريب، وارتكاب أعمال إرهابية ضد أشخاص معروفين من الفيتكونغ»، نظراء «العناصر الشيوعية المعادية» في كولومبيا[20].

واستنتجت لجنة حكومية كولومبية أن «تجريم الاحتجاج الاجتماعي» هو أحد «العوامل الرئيسية التي تسمح بانتهاك حقوق الإنسان، والتشجيع على ذلك» من قبل الجيش، والسلطات الأمنية، والميليشيات المتعاونة. منذ عشر سنوات، وبينما كان الإرهاب المدعوم من أمريكا يتفاقم بحدة، دعا وزير الدفاع إلى «حرب كلية في الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، بينما شرح مسؤول عسكري رفيع أن رجال العصابات يمتلكون «أهمية ثانوية: إن الخطر الحقيقي» هو «ما دعاه المتمردون بالحرب السياسية والنفسية»، الحرب من «أجل السيطرة على العناصر الشعبية»، و«التلاعب بالجماهير». يأمل «المخربون» أن

20. المصدر نفسه.

يؤثروا بالنقابات، والجامعات، ووسائل الإعلام، وما إلى هنالك. ونصح كتيب عسكري مختصر في 1963: «إن كل فرد يدعم، بطريقة أو أخرى، أهداف العدو يجب أن يُعد خائناً ويُعامل بهذه الطريقة»، بينما كانت مبادرات إدارة كينيدي تتحرك بسرعة كبيرة. وبما أن الأهداف الرسمية لرجال العصابات هي ديموقراطية اجتماعية، فإن دائرة الخيانة التي تستهدفها العمليات الإرهابية هي واسعة[21].

في الأعوام التي تلت تم تطوير استراتيجية كينيدي ـ ياربورو، وطُبقت على نطاق واسع «في منطقتنا الصغيرة التي هنا»، كما وصف وزير حرب فرانكلين دي. روزفلت، هنري ستيمسون، نصف الكرة الغربي حين شرح لماذا تمتلك الولايات المتحدة الحق في أن تسيطر على نظامها الإقليمي الخاص بينما يجب أن تُفكك جميع الأنظمة الأخرى. وانتشر القمع العنيف في كل أرجاء أمريكا اللاتينية، بدءاً من المخروط الجنوبي، ووصل إلى أوجه المخيف في أمريكا الوسطى في الثمانينيات

21. حول برامج رجال حرب العصابات، انظر: أندريه كالا، «رجل حرب العصابات الغامض: رجل فارك مانويل مارولاندا»، كرينت هستوري، شباط 2000؛ كارين دي يونغ، «تمرد كولومبيا غير المرتبط بالمخدرات»، واشنطن بوست ناشيونال ويكلي، 17 نيسان، 2000. انظر أيضاً: «أجندة فارك من أجل المفاوضات»، في آدم إساكسون، «المأزق الكولومبي»، تقرير السياسة الدولية (واشنطن دي سي، مركز السياسة الدولية)، شباط 2000.

حين رد فارضو النظام القساة في الشمال، بعنف رهيب، على محاولات قامت بها الكنيسة، و«مخربون» آخرون، لمواجهة تراث مريع من البؤس والقمع. إن تقدم كولومبيا إلى المرتبة الأولى بين الدول الإجرامية في «منطقتنا الصغيرة» ناجم جزئياً عن انحدار في إرهاب الدولة الذي رعته أمريكا في أمريكا الوسطى، والذي حقق أهدافه الرئيسية كما حققها في تركيا بعد عشر سنوات، تاركاً وراءه «ثقافة إرهاب» تقوم «بتدجين توقعات الأغلبية»، وتقضي على التطلعات إلى «بدائل مختلفة عن بدائل الأقوياء»، كما عبر اليسوعيون السلفادوريون، الذين تعلموا دروساً من تجربة مرة؛ وخاصة أولئك الذين نجوا من الهجوم الأمريكي. أما في كولومبيا، على أي حال، فإن مشكلة تأسيس أشكال مسموحة من الديموقراطية والاستقرار، تبقى قائمة، وهي تصبح أكثر حدة. إحدى المقاربات ستكون مخاطبة حاجات واهتمامات الأغلبية الفقيرة. والأخرى هي تقديم الأسلحة والتدريب العسكري للحفاظ على الوضع القائم.

وبشكل يمكن التنبؤ به تماماً، قاد الإعلان عن خطة كولومبيا إلى إجراءات مضادة من قبل رجال العصابات، وخاصة، الطلب من كل من يملك أرصدة تتجاوز مليون دولار أن «يدفع ضريبة ثورية»، أو يواجه خطر الاختطاف (أي التهديد بسجن من لا يدفع كما تعبر فارك). وشرحت الباعث صحيفة ذا فايننشال تايمز في طبعتها اللندنية: «في نظر فارك، التمويل

مطلوب لرد النار بالنار. الحكومة تطلب 3.1 بليون من المساعدات العسكرية، ظاهرياً، من أجل العمليات المضادة لتهريب المخدرات: تعتقد فارك أن الأسلحة الجديدة ستجرب بهم. ويظهرون أنهم مستعدون لتسليح أنفسهم من أجل المعركة»، التي ستقود إلى تصعيد عسكري، وتدمر مفاوضات السلام الضعيفة، ولكن المستمرة[22].

وبحسب مراسل نيويورك تايمز لاري روهتر: «إن الكولومبيين العاديين» «أغضبتهم» المفاوضات السلمية للحكومة، التي تخلت لفارك عن السيطرة عن منطقة كبيرة كانت تسيطر عليها من قبل، ويعارض «سكان الإقليم الغاضبون» رجال العصابات أيضاً. لم يورد أي دليل. ويرى المحلل العسكري الكولومبي البارز، ألفريدو رانجل، الأمور بشكل مختلف. «فهو يقوم بعمل هام في تذكير الدارسين بأن فارك تتلقى دعماً هاماً في المناطق التي تعمل فيها»، كما يفيد ألما جيلير موبرايتو. ويورد رانجل «قدرة فارك على شن هجمات مفاجئة» في أنحاء مختلفة من البلاد، وهذه حقيقة «مهمة سياسياً» لأن «تحذيراً واحداً من قبل السكان المدنيين، في كل حالة، سيكون كافياً لتنبيه الجيش، لكنه لا يتم»[23].

---

22. جيمس ويلسون، «خطة المتمردين للضريبة تغضب كولومبيا»، إف. تي. 28 نيسان، 2000. أيضاً كاريجان، ورد سابقاً.

23. لاري روهتر، «كولومبيا توافق على تسليم الأرض إلى مجموعة تمرد

والموقف ليس مجهولاً. والمثال الذي ينبغي أن يكون معروفاً جيداً هو النجاح المذهل لهجوم تيت في أنحاء جنوب فيتنام في كانون الثاني من عام 1968، في المدن والبلدات، وأيضاً في المناطق الريفية. ورغم أن نصف مليون جندي أمريكي يحتلون المنطقة، بجيش عميل ضخم، وجهاز شرطة، إلا أن انتفاضة رجال حرب العصابات الفيتناميين الجنوبيين جاءت كمفاجئة تامة تقريباً، دون تحذير مسبق، كاشفة كيف كان رجال العصابات مختبئين بين السكان المحليين، (أما القوات الفيتنامية الشمالية فقد حصرت مهمتها، بشكل كبير، في المناطق الحدودية، بحسب الاستخبارات الأمريكية). رغم أن المزيد من الحكايات الملائمة بنيت في مسار إعادة صياغة التاريخ، وكانت الحقائق كافية لإقناع النخب الأمريكية بأن محاولة سحق المقاومة في فيتنام الجنوبية مكلفة جداً بحيث لا يمكن القيام بها.

وفي اليوم نفسه الذي نقل فيه روهتر «غضب الكولومبيين العاديين»، تحدثت ذا فايننشال تايمز اللندنية عن «منتدى مبتكر»

أخرى»، نيويورك تايمز، 26 نيسان 2000؛ آلما جيليرموبريتو، نيويورك ريفيو، 11 أيار، 2000. من أجل تحليل أكثر عمقاً انظر: ليموان، ورد سابقاً، ويناقش إعجاب كثير من الفلاحين والعمال بفارك، ويعدونها «جيش الفقراء»، وكانت فارك تروق بشكل خاص للنساء اللواتي يشكلن الآن ثلث قواتها، بسبب قطيعتها مع الممارسات القمعية، والمذلة، والتي هي قاسية خاصة في أجواء من البؤس العميق، واليأس.

في المنطقة التي تسيطر عليها فارك، وكان واحداً من منتديات كثيرة تُعقد هناك للسماح «لأعضاء الجمهور بالمشاركة في محادثات السلام الجارية». وكانوا يأتون من جميع أنحاء كولومبيا، ويتحدثون أمام كاميرات التلفزيون، ويلتقون مع قادة كبار من فارك. وبينهم قادة نقابات ورجال أعمال، ومزارعون، وغيرهم. وقام قائد نقابي عمالي من ثاني أكبر مدينة في كولومبيا وهي كالي: «بتشجيع أولئك الذين يؤمنون أن الحوار سينهي صراع البلاد الطويل»، مخاطباً كلاً من قادة الحكومة، وقادة فارك. ووجه ملاحظات خاصة إلى «السنيور مارولاندا»، القائد الفلاحي لفارك لوقت طويل، «الذي دخل قبل دقائق، واستقبل بترحيب حماسي متصاعد»، وأخبره أن «البطالة ليست مشكلة يسببها العنف»، وإنما «الحكومة الوطنية، ورجال أعمال هذه البلاد». وتحدث رجال الأعمال، لكن «ضايقتهم بالأسئلة المجموعة الكبيرة من ممثلي نقابة العمال، الذين جاؤوا أيضاً كي يتحدثوا». وإزاء خلفية من «الهتافات النقابية»، قام متحدث باسم فارك «بتقديم أحد أوضح التصورات حتى الآن عن برنامج منظمته الاقتصادي»، داعياً إلى تجميد الخصخصة، وتمويل الطاقة، والزراعة، كما يُفعل في الدول الغنية، وتحفيز الاقتصاد من خلال حماية المشاريع المحلية. أما ممثل الحكومة، الذي «أكد على النمو الذي يقوده التصدير، والمشاركة الخاصة»، فقد وصف مقولة فارك بأنها «مادة خام للمفاوضات»، رغم أن فارك «المدعومة بسخط شعبي واضح من السياسات الليبرالية الجديدة

التي تتبعها الحكومة»، رأت أن أولئك «الذين احتكروا السلطة» يجب أن يستسلموا في المفاوضات[24].

أعطت المشاريع العسكرية الأمريكية لخطة كولومبيا وزناً قوياً. إذ أفادت الصحافة السلفادورية عن اتفاقية أمريكية ـ سلفادورية، يحب أن يصادق عليها المجلس التشريعي السلفادوري، للسماح للبحرية الأمريكية باستخدام المطار السلفادوري «كموقع عمليات أمامي»، بالإضافة إلى موقع عمليات أمامي للقوات الجوية الأمريكية في مدينة مانتا الإكوادورية، التي تُعد مرفأ، وفي المستعمرتين الهولنديتين آروبا وكوراكاو. ويقال بأن الاتفاقيات الحكومية الداخلية تسمح، كما أفيد، بحرية التصرف الأمريكية الكاملة بالطيران والأسلحة، دون تفتيش محلي، أو مراقبة. وعبر الخبراء العسكريون الإكوادوريون عن قلق من أن قاعدة مانتا العسكرية ربما جُهزتْ لـ «قصف جوي نهائي على نمط كوسوفو، . . . حرب جوية تُشن من قواعد تستخدمها الولايات المتحدة في المنطقة، ومن البحر، ستلعب فيها الطائرات، والصواريخ، دوراً رئيسياً»[25].

---

24. جيمس ويلسون: «سكان كولومبيا يحظون بفرصة مواجهة المتمردين»، إف. تي. 26 نيسان 2000.

25. لا برينسا غرافيكا (سان سلفادور)، 28 نيسان، 2000، ورد في ويكلي نيوز أبديتز أون ذا أمريكاز، 30 نيسان، 2000. كينتو لوكاس، انتربرس سيرفس (كويتو، الإكوادور)، 23 آذار، 2000.

وبررت خطة كولومبيا رسمياً بحجة «حرب المخدرات»[26]، وهذا زعم أقنع بضعة محللين مقتدرين. وأفادت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية أن «جميع فروع الحكومة» في كولومبيا متورطة في «فساد يتعلق بالمخدرات». وفي تشرين الثاني من عام 1998 عثر مفتشو الجمارك وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية على أربعمائة وخمسة عشر كيلوغراماً من الكوكايين، وعلى ستة كيلوغرامات من الهيروين، في طائرة تابعة للقوات الجوية الكولومبية هبطت في فلوريدا، مما قاد إلى اعتقال عدد من ضباط القوات الجوية والمتطوعين[27]. وأفاد مراقبون آخرون أيضاً عن التورط الكبير للجيش في تهريب المخدرات، وأن الضباط الأمريكيين كانوا مشتركين أيضاً. ورافعت زوجة العقيد جيمس هايت عن نفسها أمام القضاء بتهمة تهريب الهيروين من كولومبيا إلى نيويورك، وبعد وقت قصير، قيل إن العقيد هيت نفسه، المسؤول عن القوات الأمريكية التي دربت قوات الأمن الكولومبية على

---

26. من أجل الخلفية والتحليل، انظر بشكل خاص: أرنولد تشاين، مارغريت كونورز، وكينيث فوكس، «حرب المخدرات في منظور»، في كتاب جي. واي. كيم، جي. ميلن، إي. إروين، وجي. جيرشمان، وآخرين، الموت من أجل النمو (مؤسسة الصحة والعدالة الاجتماعية / شركاء في الصحة، كمبردج إم إي، كومون كرج، 2000.

27. مكتب الحسابات العام، محاربة المخدرات: تهديد المخدرات من كولومبيا يواصل نموه، حزيران 1999.

«عمليات مضادة لتهريب المخدرات»، كان «من المتوقع أن يرافع» ضد اتهامات بالاشتراك في التهريب[28].

وتصرح الميليشيات علناً أنها تعتمد على تجارة المخدرات. إذ أفاد المراسل جون دونيللي في آذار 2000: «إن قائد الميليشيات كارلوس كاستانو اعترف الأسبوع الماضي، في مقابلة تلفزيونية، أن تجارة المخدرات قدمت 70٪ من تمويل المجموعة». وكان هذا هو الظهور الأول على التلفزيون الكولومبي لكاستانو، الذي يترأس أضخم منظمات الميليشيا الأكثر وحشية. زعم أنه يقود قوة قوامها أحد عشر ألف ومائتي مقاتل «يعتمدون في تمويلهم على الابتزاز والدخل من ثلاثين ألف هكتار من حقول الكوكا في نورتي دي سانتاندير»[29]. لكن «الهجوم الممول من أمريكا يبقى بعيداً عن المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات»، كما علق دونيللي، وآخرون كثيرون. وتستهدف خطة كولومبيا قوات حرب العصابات، التي تعتمد على الفلاحين، وتدعو إلى إحداث تغيير اجتماعي داخلي، وهذا سيتدخل في دمج كولومبيا في نظام عالمي بحسب ما تريده الولايات المتحدة: تهيمن عليها نخب مرتبطة بمصالح

28. آلان فيور، «عقيد أمريكي متورط في قضية مخدرات»، نيويورك تايمز، 4 نيسان 2000.

29. جون دونيللي، بوسطن جلوب، 9 آذار 2000. انظر: «قائد الميليشيات يظهر علناً»، لاتين أمريكا برس (بيرو)، 20 آذار 2000.

القوة الأمريكية تُمنح مدخلاً إلى ثروات كولومبيا القيمة، وبينها النفط، ومن المحتمل أن هذا من العوامل المهمة التي تكمن خلف خطة كولومبيا.

في المفردات الأمريكية العادية تسمى قوات فارك «عصابات المخدرات»، وهذا مفهوم مفيد كغطاء لحرب ضد التمرد، لكنه مفهوم فنَّده المراقبون المطلعون. اتُفق ـ ويقول قادة فارك هذا ـ على أنهم يعتمدون في تمويلهم على إنتاج الكوكا، الذي يفرضون عليه ضرائب، كما يفرضون على الأعمال الأخرى. لكن «رجال العصابات هم شيء مختلف عن المهربين»، كما يقول كلاوس نيهولم، مدير برنامج مراقبة المخدرات»، الذي يمتلك عملاء في المناطق المنتجة للمخدرات. يعتقد أن جبهات فارك المحلية «مستقلة تماماً»[30]. في بعض المناطق «ليسوا متورطين مطلقاً» في إنتاج الكوكا، وفي مناطق أخرى «يطلبون من المزارعين عدم زراعة الكوكا». ويصف الأخصائي الآندي في المخدرات ريكاردو بارغاس دور رجال العصابات بأنه «يركز، بشكل رئيسي، على فرض الضرائب على المحاصيل غير الشرعية». ودعوا إلى «خطة تطوير خاصة بالفلاحين» سوف «تسمح باستئصال الكوكا من أجل محاصيل بديلة». «هذا كل ما نريده»، هذا ما أعلنه قائدهم

30. دي يونغ، «تمرد كولومبيا غير المرتبط بالمخدرات».

ماروﻻندا، كما أعلنه ناطقون آخرون[31].

لكن لنضع هذه المسائل جانباً ونفكر ببضعة أسئلة.

لماذا يزرع الفلاحون في كولومبيا الكوكا، وليس محاصيل أخرى؟ إن الأسباب واضحة. إذ قال بارغاس: «يزرع الفلاحون الكوكا والخشخاش بسبب الأزمة في القطاع الزراعي في أمريكا اللاتينية، والتي تفاقمت نتيجة الأزمة الاقتصادية العامة في المنطقة». وكتب قائلاً: إن الفلاحين بدؤوا باستعمار الغابة الأمازونية الكولومبية في الخمسينيات، «بعد التهجير العنيف للفلاحين من قبل مالكي أراضي كبار»، ووجدوا أن الكوكا هي «المنتج الوحيد المربح والسهل في السوق». ازدادت الضغوط بقوة على الفلاحين بعد أن «أسس أصحاب مرابي الماشية، والمستثمرون، والمزارعون التجاريون القانونيون جيوشاً خاصة» ـ الميليشيات ـ التي «تخدم كوسيلة لانتزاع الأرض بالقوة من السكان الأصليين، والفلاحين، والمستوطنين»، بحيث أن النتيجة هي أن «المهربين يسيطرون الآن على الكثير من أراضي كولومبيا الخصبة». أما الكتائب المضادة للتمرد، التي سلحتها الولايات المتحدة، ودربتها، فلا تهاجم المهربين، كما يضيف

31. كالا، «رجل عصابات غامض». ريكاردو بارغاس ميثا، قوات كولومبيا الثورية المسلحة ـ فارك ـ وتجارة المخدرات غير الشرعية (آكسيون أندينابوابفيا)، تي إن آي، هولندا، WOLA، واشنطن دي سي، حزيران 1999.

بارغاس، وإنما «تستهدف الرابطة الأضعف، والأكثر هشاشة، لحلقة المخدرات: إنتاج الفلاحين، والمستوطنين، والمحليين». ويصح الشيء نفسه على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تستخدمها واشنطن، والتي استخدمت تجريبياً في انتهاك لبنود الصانعين، ورغم اعتراضات الحكومة الكولومبية والجمعيات الزراعية. ذلك أن هذه الإجراءات «تضاعف الأخطار على السكان المدنيين، والبيئة، والزراعة القانونية». وتدمر «محاصيل الغذاء القانونية مثل اليوكا والموز، ومصادر المياه، والمراعي، والمواشي، وجميع المحاصيل المتضمنة في برامج استبدال المحصول»، وبينها المشاريع التنموية، المؤسسة جيداً، والتي تديرها الكنيسة التي هدفت إلى تطوير بدائل لإنتاج الكوكا. وهناك أيضاً تأثيرات غير مؤكدة، ولكنها حادة جداً، «على بيئة غابة المطر الاستوائية الهشة»[32].

32. المرجع نفسه. أيضاً بارغاس، «زراعة المخدرات، تسميم الأراضي، والصراع في كولومبيا» (تي إن آي وأكسيون أندينا كولومبيا)، تشرين الأول 1999؛ هودجسون، «حرب ورقة الكوكا». أيضاً لاري روهتر، «كولومبيا تحاول، مع ذلك يزدهر الكوكايين» نيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني، 1999، حول معارضة الحكومة الكولومبية والفلاحين للإصرار الأمريكي على برامج تدمير المحاصيل بدلاً من برامج استبدال المحاصيل التي يفضلونها. حول الخطط الحالية لاستخدام الأسلحة البيولوجية، إضافة إلى الكيماوية، انظر: «الأمم المتحدة ستشن حرباً بيولوجية ضد زراعة الكوكايين في كولومبيا»، وكالة الصحافة الفرنسية، 8 آذار 2000، تتحدث عن مقالة في المجلة البريطانية نيو ساينتست (9 آذار 2000) حول خطة

إن البرامج الأمريكية التقليدية، وخطة كولومبيا الحالية أيضاً، تدعم، بنحو رئيسي، القوى الاجتماعية التي تسيطر على الحكومة والنظام العسكري ـ الميليشاوي، والتي سببت الكثير من المشكلات من خلال جشعها وعنفها. والأهداف هي الضحايا المعتادون.

وهناك عوامل أخرى لزيادة إنتاج الكوكا. كانت كولومبيا مرة منتجة قمح رئيسية. لكن دمرت هذا الإنتاج، في الخمسينيات، مساعدات «الغذاء مقابل السلام»، وهو البرنامج الذي قدم معونات دافعي الضرائب إلى أصحاب المشاريع الزراعية الأمريكية، وأقنع بلداناً أخرى أن «تصبح معتمدة علينا من أجل الطعام»، ـ كان السيناتور هوبرت همفري، يمثل المصدرين الزراعيين في الغرب الأوسط ـ وتم تقديم معونات

مولتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة للقيام بتجريب علني لفطر Fusarium oxysporum والذي كان قد جرب فقط في البيوت الزجاجية الزراعية الأمريكية. «وتم التفكير بالتكتيك البيولوجي بسبب فشل مكافحي الجريمة في التخلص من محصول الكوكا»، كما قالت وكالة الصحافة الفرنسية. ويزعم الفلاحون في البيرو أن الفطر الذي خفض كثيراً من إنتاج الكوكا هناك «قضى أيضاً، ويقضي، على كثير من المحاصيل التقليدية، وبينها الموز، والكاكاو، والبن، والذرة، وأعشاب الليمون، والببايا، واليوكا»، لكن «مسؤولي الحكومة الأمريكية يصرون أن التهم المرتبطة بالفطر لا أساس لها». إيريك ليمان، «الولايات المتحدة متهمة بخلق آفة زراعية تقتل نباتات الكوكا، وتؤذي محاصيل أخرى»، سان فرانسيسكو كرونيكل، 4 تشرين الثاني 1999.

مالية مماثلة للدول العميلة للولايات المتحدة، والتي استخدمتها من أجل المصروفات العسكرية، ومحاربة التمرد. قبل عام من إعلان الرئيس بوش لـ «حرب المخدرات» بجعجعة كبيرة (مرة أخرى)، علقت اتفاقية البن الدولية بضغط من الولايات المتحدة، على أرضية «انتهاكات تجارية مموهة». وكانت النتيجة هبوطاً في الأسعار وصل إلى أكثر من 40٪ في غضون شهرين لصادر كولومبيا القانوني الرئيسي[33].

وناقشت عالمة الاقتصاد السياسي سوزان سترينج عوامل ذات صلة[34]. في الستينات، قامت حكومات مجموعة السبع وسبعين (والآن 133، تعبر عن 80٪ من سكان العالم) بتوجيه دعوة إلى «نظام اقتصادي عالمي جديد، تكون فيه حاجات

---

33. والتر لافيبر، «مراجعة التحالفات»، في إي ماغواير وجي. دبليو. براون مقاربة المشكلة: الموارد والسياسة في أمريكا اللاتينية، ألدر آند آلدر، 1986. جوزيف تريستر، «مأزق البن يعرض كولومبيا لخطر حرب المخدرات»، نيويورك تايمز، 24 أيلول، 1988. حول الطعام مقابل السلام، وتأثيرات «إعانات الصادرات» الأمريكية» في استخدام تمويلات مماثلة، انظر: ويليم بوردن، تحالف المحيط الهادي: السياسة الخارجية الاقتصادية للولايات المتحدة وانتعاش التجارة اليابانية، 1947 ـ 1955، مطبعة جامعة ويسكنسون، 1984. لمزيد من المعلومات العامة انظر: تيم باري وديب برويش، الحرب الخفيفة، جروف 1988. حول الخلفية انظر أيضاً: تشاين وآخرون، «حرب المخدرات في منظور»، في الموت من أجل النمو.

34. سوزان سترينج، أموال مجنونة: حين تتجاوز الأسواق الحكومات في النمو، جامعة ميشيغان، 1998.

الأغلبية الكبرى من سكان العالم اهتماماً رئيسياً. وصاغ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (أنكتاد) مقترحات تم ترسيخها في 1964 «لخلق نظام تجاري عالمي يتناسب مع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية». لكن الدول العظمى رفضت بسرعة مقترحات أنكتاد، بالإضافة إلى الدعوة إلى «نظام دولي جديد» بعامة؛ أما الولايات المتحدة، بخاصة، فأصرت على أن «التنمية ليست حقاً»، وبأنها «مستحيلة»، و«محرض خطير» على تبني وسائل أخرى، بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ترفضه الولايات المتحدة[35]. وتحرك العالم ـ وبعبارة أصح، تم تحريكه ـ نحو نظام عالمي اقتصادي جديد، ولكن في مسار مختلف، يلبي حاجات قطاع مختلف، وأعني مصممي، ولا يكاد هذا يكون مفاجئاً، بعد الآن، كما يجب ألا يندهش المرء أنه في العقيدة العادية ينبغي أن يتم تصور الشكل المؤسس للعولمة كعملية عنيدة ليس لها «بديل»، كما صرحت مارغريت تاتشر بعد تفكير عميق.

كان أحد مقترحات أنكتاد الأولى برنامجاً لموازنة أسعار السلع، وهذه ممارسة روتينية في البلدان الصناعية تتم من خلال الإعانة العامة، رغم أن هذا هُدد بعد وقت قصير في الولايات المتحدة حين هيمنت على الكونغرس العناصر اليمينية في

35. انظر: الفصل 10 من هذا الكتاب.

1994، والتي بدت كأنها تصدق لغتها الخاصة، مما أرعب أصحاب المشاريع الذين يفهمون أن نظام السوق هو لغير المحصنين، وليس لهم. وتم تعليم إيديولوجيي السوق الحرة المغرورين، على الفور، لوكاً أفضل، أو أعيدوا إلى منازلهم، ولكن ليس قبل أن يمرر الكونغرس في 1996 «حرية العمل الزراعي» لتحرير الزراعة الأمريكية من «البرامج الاشتراكية الألمانية للبرنامج الجديد*»، كما عبر غنغريتش عن ذلك، منهياً الإعانات المشوهة للسوق، التي تضاعفت ثلاث مرات بسرعة، ووصلت إلى رقم قياسي، هو 23 بليون دولار في 1999، وهي قابلة للزيادة. وقامت السوق بممارسة سحرها، على أي حال: وتذهب أموال دافع الضريبة، بشكل غير متناسب، إلى مشاريع زراعية ضخمة، «وإلى الشركات الاحتكارية»، التي تهيمن على وسائل الإنتاج، والمنتج، كما علق نيكولاس كريستوف. وأولئك الذين يملكون قوة سوق في إنتاج الأغذية ـ شركات الطاقة وبائعو التجزئة ـ يجنون أرباحاً كبيرة بينما تتركز الأزمة الزراعية، التي هي حقيقية، بين مزارعين أصغر، ينتجون الأغذية[36].

---

* برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت ابتغاء الانعاش الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي خلال العقد الرابع من هذا القرن ـ المورد.

36. تيم واينر، «الكونغرس يوافق على 1.7 بليون دولار كمساعدة زراعية»،

إن أحد المبادئ الرئيسية للتاريخ الاقتصادي الحديث هو أن الأدوات التي يستخدمها الأغنياء، وأصحاب السلطة، لضمان أن الدولة القمعية تحميهم ليست متوفرة للفقراء. وفقاً لذلك، قضي بسرعة على مبادرة أنكتاد لموازنة أسعار السلع؛ وتم تهميش المنظمة وترويضها بشكل كبير، سوية مع المنظمات الأخرى التي تعكس، إلى حد ما، على الأقل، مصالح الأغلبية في العالم[37]. ولاحظت سترينج، في دراستها لهذه الأحداث، أن المزارعين أجبروا، بالتالي، على الانتقال إلى المحاصيل التي يوجد لها سوق مستقرة. فالعمل الزراعي، واسع النطاق، يمكن

نيويورك تايمز، 14 نيسان، 2000. نيكولاس كريستوف «بينما تسوء حياة أسر المزارعين، الأعنف ينتهي»، نيويورك تايمز، 2 نيسان 2000؛ لورنت بيلسي، «انهيار الاقتصاد الزراعي للسوق الحرة»، كريستيان ساينس مونيتور، 23 آذار 2000. من أجل التفاصيل والتحليل المعمق انظر: نقابة المزارعين القومية (ساسكاتون، إس كي، كندا)، أزمة الزراعة، معونات الاتحاد الأوروبي، وقوة التجار الزراعيين في السوق، وهذا تقرير قدم إلى لجنة مجلس الشيوخ الكندي الخاصة بالزراعة وعلم الحراجة، أوتاوا، 17 شباط، 2000.

37. أحد الأمثلة التوضيحية الحالية هو رد الفعل على إعلان قمة الجنوب في لقاء هافانا في نيسان 2000. شجب الأشكال الغربية المدخلة «للعولمة»، ودعا إلى «نظام اقتصادي عالمي يكون عادلاً وديموقراطياً»، مشدداً على «حق التنمية»، الذي ترفضه الولايات المتحدة، شاجباً أيضاً «ما يدعى بحق التدخل الإنساني»، وأي تدخل عسكري، أو اقتصادي، لمنع البلدان من تطوير «أنظمتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الخاصة»، بكثير من التهم، والعروض. وكما هو معتاد، تم تجاهل تصريح البلدان التي تعبر عن 80٪ من سكان العالم، ولم يغطه الإعلام.

أن يسمح بتذبذب في أسعار السلع، ويعوض الخسائر المؤقتة في مكان آخر. لكن الفلاحين الفقراء لا يستطيعون القول لأبنائهم: «لا تقلقوا ربما سيكون لديكم شيء تأكلونه العام القادم». وكانت النتيجة، كما تضيف سترينج، هو أن مقاولي المخدرات يستطيعون بسهولة «العثور على مزارعين متلهفين لزراعة الكوكا، والحشيش، أو الأفيون»، الذي يمتلك دوماً سوقاً جاهزة في المجتمعات الغنية.

وثمة برامج أخرى للولايات المتحدة، والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها، تضخم هذه التأثيرات. ولا تشمل خطة كلينتون الحالية لكولومبيا إلا تمويلاً رمزياً لمحاصيل بديلة، وليس هناك تمويل مطلق للمناطق الخاضعة لرجال حرب العصابات، رغم أن قادة فارك عبروا تكراراً عن أملهم بأن البدائل ستقدم بحيث لن يُكره الفلاحون على زراعة الكوكا كي يبقوا على قيد الحياة. «وفي نهاية 1999، أنفقت الولايات المتحدة مبلغاً إجمالياً وصل إلى سبعمائة وخمسين ألف دولار على برامج تنمية بديلة»، كما أفاد مركز السياسة الدولية «وكلها في مناطق زراعة الخشخاش والهيروبين، بعيداً عن السهول الجنوبية»، التي تُستهدف في خطة كولومبيا، والتي، على أي حال، تدعو إلى «مساعدة المدنيين، الذين يهجرهم الضغط إلى جنوب كولومبيا»، وهذا قسم من الخطة يعده المركز «مزعجاً بشكل خاص». وتصر إدارة كلينتون أيضاً ـ رغم معارضة

الحكومة الكولومبية ـ على أن أية اتفاقية سلام يجب أن تسمح بإجراءات تدمير محاصيل[38]. ولم تُمنع المقاربات البناءة، لكنها من عمل شخص آخر.

ستركز الولايات المتحدة على العمليات العسكرية، التي تحدث، بالمصادفة، لتفيد الصناعات التقنية العالية، التي تنتج عتاداً عسكرياً، وتنغمس في «كسب تأييد واسع» لخطة كولومبيا، سوية مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم، التي تملك استثمارات ضخمة في كولومبيا، وشركات أخرى[39].

فضلاً عن ذلك، تقتضي برامج صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أن تفتح البلدان حدودها لطوفان (مدعوم جداً) من المنتجات الزراعية من البلدان الغنية، وهذا سيؤدي، بشكل واضح، إلى القضاء على الإنتاج المحلي. أما المهجرون فهم

---

38. آدم إساكسون، «الدخول إلى أعمق»، مركز السياسة الدولية، تقرير السياسة الدولية (شباط 2000)؛ ليندا روبينسون، وورلد بوليسي جورنال (شتاء 1999. 2000)؛ «كالا، رجل حرب عصابات غامض». لاري روهتر، نيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني، 1999، ينقل «فزع المسؤولين الكولومبيين، الذين تم التحكم بهم»؛ روهتر، «بالنسبة للكولومبيين حرب المخدرات عدو سام»، نيويورك تايمز، 1 أيار 2000، حول تأثيرات رش المواد الكيماوية، الذي يعد انتهاكاً للقواعد (المطبقة في الولايات المتحدة)، ونفي السفارة الأمريكية. انظر: الهامش 32.

39. جوين روبنسون وجيمس ويلسون، إف تي، 30 آذار، 2000؛ مايكل إسيكوف، غريغوري فيستيكا، ستيفن أمبروس، «حرب المخدرات الأخرى»، نيوزويك، 3 نيسان، 2000.

إما يُنقلون إلى أحياء الفقراء البائسة في المدن (وهكذا تتأمن نسب أجور منخفضة للمستثمرين الأجانب) أو تصدر لهم تعليمات بأن يصبحوا «مزارعين عقلانيين»، ينتجون لسوق التصدير، ويبحثون عن الأسعار الأعلى، وهذا يُترجم بـ «كوكا، وحشيش، وأفيون». وبعد أن يتعلموا دروسهم بشكل ملائم، تكون المكافأة هجوماً بالمروحيات العسكرية، بينما تدمر حقولهم الحرب الكيماوية، والبيولوجية، التي تشنها واشنطن.

ويصح الشيء نفسه كثيراً في أنحاء المنطقة الآندية. وتكشفت المسائل لفترة قصيرة أمام الجماهير تماماً كما نوقشت خطة كولومبيا في واشنطن. ففي الثامن من نيسان من عام 2000، أعلنت حكومة بوليفيا حالة الطوارئ بعد احتجاجات واسعة النطاق أغلقت مدينة كوشابامبا، ثالث أكبر مدينة في بوليفيا. وكان سبب الاحتجاج هو خصخصة نظام المياه العامة والارتفاع الحاد في أسعار المياه إلى مستوى وراء متناول كثير من السكان. في الخلفية هناك أزمة اقتصادية نسبت جزئياً إلى السياسات الليبرالية الجديدة، التي تتوجت بحرب المخدرات، التي دمرت أكثر من نصف إنتاج البلاد من أوراق الكوكا، وتركت «الفلاحين العقلانيين» معدمين. بعد أسبوع، أغلق المزارعون طريقاً عامة قرب العاصمة لا باث للاحتجاج على استئصال أوراق الكوكا، النمط الوحيد للبقاء على قيد الحياة، الذي تُرك لهم بسبب «الإصلاحات»، كما طُبقت في الفعل.

وعلقت فايننشال تايمز، التي تحدثت عن الارتفاع في أسعار المياه، وبرامج الاستئصال، قائلة: إن «البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، نظرا إلى بوليفيا كنموذج ما»، كإحدى قصص النجاح الكبرى «لإجماع واشنطن»، لكن احتجاجات نيسان كشفت أن «نجاح برامج الاستئصال في البيرو وبوليفيا نجمت عنه كلفة اجتماعية كبيرة». واقتبست الصحيفة كلام دبلوماسي غربي في بوليفيا قال: «حتى قبل أسبوعين، كانت بوليفيا تُعدُّ كقصة نجاح»، من قبل أولئك الذين «يحترمون» بلاداً بينما لا يكترثون بشعبها. ويتابع قائلاً: إن «المجموعة الدولية يجب أن تعترف الآن أن الإصلاحات الاقتصادية لم تفعل في الحقيقة أي شيء لحل مشكلات البؤس المتنامية»؛ ومن المحتمل أنها عمقتها. ووصف أمين مؤتمر الأساقفة البوليفيين، الذي توسط للوصول إلى اتفاقية لإنهاء الأزمة، حركة الاحتجاج بأنها «نتيجة لبؤس قذر. يجب أن يصغى إلى طلبات سكان الريف إذا كنا نرغب بسلام دائم»[40].

وكانت احتجاجات كوشابامبا تستهدف البنك الدولي، وشركة بيكتل، المتمركزة في سان فرانسيسكو ولندن، القوة

40. أسوشييتد برس، نيويورك تايمز، 10 نيسان 2000؛ بيتر مكفارن، أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 10 نيسان 2000؛ رويترز، أسوشييتد برس، 18 نيسان 2000؛ ريتشارد لابر، «غضب في الآنديز»، إف تي، 26 نيسان 2000؛ فرانسيس مكدوناغ، ناشيونال كاثوليك ريبورتر، 28 نيسان 2000.

المالية الرئيسية وراء الخليط المتكتل، عابر للقومية الذي اشترى نظام المياه العامة، وسط اتهامات خطيرة بالفساد، والنفاق، ثم ضاعف الأسعار لكثير من الزبائن الفقراء. وتحت ضغط من البنك، قامت بوليفيا ببيع أرصدة رئيسية إلى شركات خاصة (تقريباً دائماً أجنبية). وأدى بيع نظام المياه العام وارتفاع الأسعار إلى شهور من التمرد تتوجت بالمظاهرة التي شلتْ المدينة. والتزمت سياسات الحكومة بتوصيات البنك الدولي بأن «لا إعانات يجب أن تقدم لتحسين الزيادة في تعرفات الماء في كوشابامبا»؛ إن جميع المستخدمين، وبينهم الفقراء جداً، يجب أن يدفعوا كلفاً كاملة. ودعا الناشطون في بوليفيا، الذين استخدموا الانترنت، إلى احتجاجات عالمية، كان لها تأثير هام، ومن المفترض أن احتجاجات واشنطن على سياسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، المتبعة آنذاك قد ساهمت في تضخيمه. تراجعت بيكتل، وقامت الحكومة بإلغاء البيع[41]. ولكن صراعاً طويلاً وصعباً يكمن في الأفق.

وحين أعلن الحكم العرفي في بوليفيا، وصف تقرير من جنوب كولومبيا المخاوف المنتشرة من أن الطائرات الدخانية

41. جيم شولتز، مركز الديموقراطية، بوغوتا، 9 نيسان 2000؛ سان خوسيه ميركوري نيوز، 8 نيسان، 2000؛ مركز الديموقراطية، 13 نيسان 2000؛ باسيفك نيوز سيرفس، 13 نيسان، 2000؛ سان فرانسيسكو إكزامينر، 19 نيسان 2000؛ إن ذيس تايمز، 15 أيار 2000.

قادمة «لإسقاط سمومها على حقول الكوكا، والتي ستقتل أيضاً المحاصيل التي يعيش عليها المزارعون، وتسبب تمزقاً اجتماعياً كبيراً، وتثير تهديد العنف الحاضر دوماً». ويعكس الخوف والغضب المنتشران «مستوى الخوف والفوضى في هذا الجزء من كولومبيا»[42].

ويكمن سؤال آخر ليس بعيداً جداً في الخلفية: أي حق تمتلكه الولايات المتحدة لتقوم بعمليات عسكرية، وتشن حرباً بيولوجية وكيماوية، في بلدان أخرى، كي تدمر محصولاً لا تحبه؟ نستطيع أن نضع جانباً الرد الكلبي بأن الحكومات طلبت هذه «المساعدة»؛ أو أي شيء آخر. بالتالي يجب أن نسأل إن كان الآخرون لهم الحق نفسه، خارج أراضيهم، للقيام بالعنف والتدمير الذي تطالب به الولايات المتحدة.

إن عدد الكولومبيين الذين يموتون من مخدرات مهلكة تنتجها الولايات المتحدة يتجاوز بكثير عدد الأمريكيين الشماليين الذين يموتون من الكوكايين، وهو أكبر بكثير بالنسبة لعدد السكان. أما في شرق وجنوب شرق آسيا، فتسبب المخدرات المهلكة، التي تنتجها أمريكا، ملايين الوفيات. وهذه البلدان مجبرة على قبول المنتجات وأيضاً الإعلان عنها، تحت تهديد

42. كيرك سيمبل، «الجهود المضادة للمخدرات تبذر الخوف في كولومبيا»، بوسطن جلوب، 10 نيسان، 2000.

العقوبات التجارية. ويرى الباحثون في حقل الصحة العامة أن تأثيرات «التسويق، والإعلانات العدوانية، التي تفرضها الشركات الأمريكية، مسؤولة، إلى حد كبير، عن ازدياد ضخم في نسب التعاطي بين النساء والشبان في البلدان الآسيوية حيث تُفتح الأبواب بالقوة وذلك من خلال التهديد بفرض عقوبات تجارية أمريكية حادة»[43]. أما الكارتلات الكولومبية، على خلاف ذلك، فغير مسموح لها بأن تدير حملات دعاية ضخمة يقوم فيها نظير لجو كامل Joe Camel بتمجيد عجائب الكوكايين.

وبفضل الولع الأمريكي «بالتجارة الحرة»، و«حرية التعبير» للمعلنين عن مواد قاتلة، فقد توسعت تجارة السجائر العالمية

43. آلافن ويندر، تيد تشين، ووليم مفوكو، «تأثير صادرات التبغ الأمريكي على نسب التدخين بين النساء والشبان في آسيا»، إنترناشيونال كوارترلي أوف كميونيتي هيلث إديوكيشن (1993 ـ 1994). تشين وويندر، أباكت APACT: تنظيمه وتأثيره على مقاومة إمبريالية التبغ الأمريكية، انترناشيونال كوارترلي (1991 ـ 1992) انظر أيضاً حول جلسات استماع USTR التي أجبرت البلدان الآسيوية على فتح أبوابها للمخدرات الأمريكية القاتلة، وللإعلانات العدوانية، في الوقت الذي أعلن فيه جورج بوش «حرب المخدرات» الجديدة، ورد فعل وسائل الإعلام المدهش على هذين الحدثين المتزامنين، انظر: ردع الديموقراطية، حول الوفيات الكولومبية بالمقارنة مع الأمريكية، انظر: بيتر بورن، منتدى التنمية العالمية، 6 حزيران 1988، وقد أورده حويس ميلن وتيموثي هولتز، «الشركات عابرة القوميات وصحة الفقراء»، في كيم وآخرون، الموت من أجل النمو.

جداً، في ازدياد بلغ خمسة أضعاف من 1975 إلى 1996[44]، وهذا توضيح درامي عن بعض نتائج رفاه علم اللاهوت السياسي المتعصب، الذي يرفع «التجارة» إلى الرتبة الأعلى بين القيم الإنسانية: «التجارة» ضمن علامتي اقتباس، بسبب البناء الإيديولوجي جداً للمفهوم.

نحن بالتالي مخولون، وبالفعل، ملزمون أخلاقياً بأن نسأل إن كانت كولومبيا، وتايلاند، والصين، والأهداف الأخرى للسياسات التجارية الأمريكية، والتعزيز العدواني للصادرات المهلكة، يمتلكون الحق في شن حرب عسكرية، وكيماوية، وبيولوجية في نورث كارولاينا. وإذا لم يكن لهم الحق، فلماذا؟

يمكننا أن نسأل أيضاً لماذا لا تُشن غارات من قبل قوة دلتا على المصارف، والشركات الكيماوية الأمريكية، رغم أنه ليس سراً أنها هي أيضاً منغمسة في تهريب المخدرات؟ وبوسعنا أن نسأل أيضاً: لماذا لا يجهز البنتاغون للهجوم على كندا، التي تحل الآن محل كولومبيا والمكسيك كمزودة بالماريجوانا؟ وصارت الأنواع، ذات القدرة العالية، المنتج الزراعي الأكثر قيمة لشركة بريتش كولومبيا، وأحد أهم قطاعات الاقتصاد (في

44. ستيفن بزروتشكا، «هل العولمة خطيرة على صحتنا؟»، ويسترن جورنال أوف ميديسن، أيار 2000.

كيبك ومانيتوبا أيضاً)، مع زيادة بلغت عشرة أضعاف في العامين الماضيين. أو للهجوم على الولايات المتحدة، المنتج الرئيسي للماريجوانا، وعن طريق الزراعة المائية، والتي كانت، لفترة طويلة، مركز صناعة مخدرات غير قانونية، عالية التقنية (الإي تي إس، محفزات على نمط الأمفيتامين)، هذا القطاع الأكثر نمواً لضرر المخدرات، حيث يوجد ثلاثون مليون متعاط في أنحاء العالم، وعلى الأرجح يتجاوز عدد متعاطي الهيروين والكوكايين[45].

ليست هناك حاجة لمراجعة تفصيلية للتأثيرات المهلكة للمخدرات الأمريكية. إذ استنتجت المحكمة العليا مؤخراً أنه «تبين بوضوح» أن التبغ «هو التهديد الوحيد الأكبر للصحة العامة في الولايات المتحدة»، ومسؤول عن أكثر من أربعمائة ألف وفاة سنوياً، أكثر من الإيدز، وحوادث السيارات، والكحول، والجرائم، والمخدرات اللاشرعية، والحرائق مجتمعة؛ ودعت المحكمة الكونغرس لتشريع الضوابط. ومع انحدار استخدام هذه المادة المهلكة في الولايات المتحدة، وبعد إجبار المنتجين

45. كولن نيكرسون، «تهديد من الحدود الشمالية»، بوسطن جلوب، 26 نيسان 2000. برنامج الأمم المتحدة العالمي للسيطرة على المخدرات، التقرير حول المخدرات في العالم، أوكسفورد 1997. انظر كتابي: ردع الديموقراطية للاطلاع على سجل مثير حول المصارف والشركات الكيماوية، ورد فعل واشنطن.

على دفع تعويضات ضخمة للضحايا، انتقلوا إلى الأسواق الخارجية، وهذه ممارسة عادية أخرى. فضريبة الموت لا تُحصى. وقدر عالم الأوبئة في جامعة أكسفورد ريتشارد بيتو أنه في الصين وحدها، وبين الأطفال تحت سن العشرين اليوم، سيموت خمسون مليوناً من أمراض مرتبطة بالتدخين، وهو عدد كبير بسبب عقيدة «التجارة الحرة» الأمريكية العالية الاختيار[46].

ومقارنة مع أربعمائة ألف حالة وفاة يسببها التبغ كل عام في الولايات المتحدة، حطمت الوفيات الناجمة عن المخدرات رقماً قياسياً هو ستة عشر ألف وفاة في 1997. فضلاً عن ذلك، لا يتلقى العلاج إلا 4 من كل 10 من المدمنين الذين يحتاجون إليه، بحسب تقرير للبيت الأبيض[47]. وتثير هذه الحقائق المزيد من الأسئلة حول بواعث حرب المخدرات. أما جدية القلق من تعاطي المخدرات فقد ظهرت حين كانت لجنة من البيت الأبيض تدرس خطة كلينتون، كولومبيا. ورفضت تعديلاً اقترحته العضو الديموقراطية من كاليفورنيا، نانسي بيلوزي، دعا إلى تمويل خدمات خفض الطلب على المخدرات. ومن المعروف جيداً أن العلاج والوقاية هما أكثر فعالية من الإجراءات القسرية. واكتشفت دراسة ذكرت بشكل واسع، قامت بها شركة راند،

---

46. ليندا جرين هاوس، «مقتطفات من آراء المحكمة العليا»، نيويورك تايمز، 22 آذار، 2000. بيتو، انظر: الفصل العاشر من هذا الكتاب.

47. جون دونيللي، بوسطن جلوب، 22 آذار، 2000.

ورعاها الجيش الأمريكي، والمكتب القومي لمكافحة المخدرات، أن الأموال التي صرفتْ على معالجة المخدرات المحلية كانت فعالة أكثر بـ 23 مرة من «ضبط بلد المصدر» (خطة كولومبيا لكلينتون)، وأكثر فعالية بإحدى عشرة مرة من الحرم، وبسبع مرات من فرض القانون المحلي[48].

لكن الممر الرخيص والفعال لن يُسلك. وإنما تم صنع «حرب المخدرات» لاستهداف الفلاحين الفقراء في الخارج، والفقراء في الداخل؛ باستخدام القوة، وليس من خلال الإجراءات البناءة للتخفيف من المشكلات التي تحرض عليها بشكل مزعوم، بجزء من الكلفة.

وبينما كانت تُصاغ خطة كلينتون، كولومبيا، ناقش مسؤولون كبار في الإدارة اقتراحاً من مكتب الإدارة والميزانية لأخذ مائة مليون دولار من مبلغ 3.1 بليون دولار، كان مخصصاً آنذاك لكولومبيا، وذلك لاستخدامها في معالجة المدمنين الأمريكيين. لكن هذا الطلب جوبه بمعارضة شبه جماعية، وخاصة من «قيصر المخدرات»، الجنرال باري مكافري، وتم إسقاط الاقتراح. وبالمقارنة، حين أعلن الرئيس نيكسون ـ الذي هو آخر رئيس ليبرالي من نواح عدة ـ حرباً ضد

48. وجهات نظر منشقة للمحترمة نانسي بيلوزي، والمحترم ديفد أوبي في تقرير لجنة الكونغرس، 14 آذار، 2000، وزعتها WOLA Á

المخدرات في 1971، ذهب ثلثا التمويل إلى المعالجة، التي شملت أرقاماً قياسية من المدمنين؛ وحدث هبوط حاد في الاعتقالات المرتبطة بالمخدرات، وفي عدد المساجين الفيدراليين. ومنذ 1980، على أي حال، «انتقلت الحرب ضد المخدرات إلى معاقبة المسيئين، ومراقبة الحدود، ومحاربة الإنتاج في بلدان المصدر»[49]. وكانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك الارتفاع الكبير في الجرائم المرتبطة بالمخدرات (أحياناً دون ضحايا)، وانفجار سكاني في السجون، وصل إلى مستوى يتجاوز بكثير أي مستوى في أية بلاد صناعية، وربما كان رقماً قياسياً عالمياً، دون تأثير قابل للرصد في توفر المخدرات، أو أسعارها.

إن ملاحظات كهذه، والتي نادراً ما تكون غامضة، تثير السؤال عن هدف الحرب ضد المخدرات. فمن المعروف على نطاق واسع أنها تفشل في إنجاز غاياتها المعلن عنها، وأن الأساليب الفاشلة يتم اتباعها بحيوية، بينما تُرفض الطرق الفعالة لتحقيق الأهداف المعلنة. بالتالي من المعقول أن نستنتج أن «الحرب ضد المخدرات»، المطروحة في الشكل العقابي، الذي طبق في العشرين سنة الماضية، تنجز أهدافها، وليست فاشلة. ما هذه الأهداف؟ هناك جواب ضمني في تعليق قام به السيناتور

49. جون مايكل تونري دونيللي، بوسطن جلوب، 21 شباط 2000.

دانييل باتريك موينيهان، وهو واحد من قلة من أعضاء مجلس الشيوخ، الذين انتبهوا بدقة إلى الإحصاءات الاجتماعية، بينما كان يعلن المرحلة الأخيرة من «الحرب ضد المخدرات». قال معلقاً: إن تبني هذه الإجراءات «يجعلنا نختار مواجهة مشكلة جريمة مستفحلة تتركز بين الأقليات». ويرى عالم الجريمة مايكل تونري أن «مخططي الحرب كانوا يعرفون بدقة ما يفعلونه». وما كانوا يفعلونه هو أولاً: التخلص من «السكان الزائدين»، «الناس الذين يمكن التخلص منهم»، desechables كما كانوا يدعونهم في كولومبيا، حيث استأصلهم «التطهير الاجتماعي»؛ وثانياً: تخويف كل شخص آخر، وهذه مهمة ليست بلا أهمية في فترة يُفرض فيها شكل محلي من «التكيف البنيوي»، بكلف مرتفعة لأغلبية السكان[50].

50. إهمال مؤذ: العرق، الجريمة، والعقاب في أمريكا، أوكسفورد، 1995. انظر: خوان بابلو أوردونيث، ليس هناك إنسان يمكن التخلص منه (لجنة كولومبيا لحقوق الإنسان، واشنطن دي سي، 1995). أوردونيث هو ناشط حقوق إنسان آخر أجبر على الهرب من بلاده بسبب تهديدات بالقتل. حول عواقب السياسة بالنسبة لسكان الولايات المتحدة انظر: مارك وماركي لويزا ميرينغوف، الصحة الاجتماعية للأمة، أوكسفورد، 1999. القائمة الأخيرة لتقرير الصحة الاجتماعية الذي أصدرته مؤسسة فوردهام للإبداع في السياسة الاجتماعية، والتي تراقب المؤشرات الاجتماعية (كما تفعل الهيئات الحكومية في بلدان صناعية أخرى). كانت استنتاجاتهم الأكثر أهمية هي أن المؤشرات الاجتماعية فحصت الناتج السنوي الإجمالي بدقة إلى منتصف السبعينات، ولقد انخفض منذ ذلك الوقت،

وترى دراسة متعمقة «أنه بينما تفيد الحرب على المخدرات، بين فترة وأخرى، إلا أنها، وفي غالب الأحيان، تحط من شأن الصحة والأمان العام، فهي تخدم بانتظام مصالح الثروة الخاصة: المصالح التي تكشفها نماذج الرابحين والخاسرين، الأهداف، وغير المستهدفين، والممولين جيداً، وسيئي التمويل». وفقاً لـ«المصالح الرئيسية للسياسة الأمريكية الخارجية، والمحلية بعامة»، والقطاع الخاص، الذي «يملك التأثير الأكبر على السياسة»[51].

يمكن أن يناقش المرء البواعث، لكن العواقب في الولايات المتحدة، وخارجها، جلية للعيان.

تاركاً الولايات المتحدة تحت مستوى 1959، فيما يقولون إنه «ركود اجتماعي». ويتزامن التبدل مع هجوم العولمة الرسمية، والنسخة المحلية عن «الإصلاحات الليبرالية الجديدة» الانتقائية.

51. تشاين وآخرون، «حرب المخدرات في منظور»، مرجع سبق ذكره. حول نظام العدالة الجنائية في الماضي والحاضر، انظر: راندال شيلدن، ضبط الطبقات الخطيرة: مقدمة نقدية في تاريخ العدالة الجنائية (آلان وباكون، قيد الصدور).